لكونه جوهرا او عرضا لامتناع اتصافه تعالى بشيء من الجواهر والاعراض
عند المتكلمين فان الجوهر عندهم هو الحادث المتحيز بالذات المشار
اليه بالاشارة الحسية بانه هنا او هناك والعرض هو الحادث الحال
في المتحيز بالذات وكل منهما يقتضي كونه موصوفا متحيزا او مشارا اليه
بالاشارة الحسية التي هي من خواص الجسمانيات المنزه عنها الواجب
تعالى شانه **قوله** ولما كان وجود الواجب وتعينه عين ذاته
لم يكن له ماهية كلية وذلك لان كل واحد من الوجود والتعين
جزئي حقيقي فلو كان له تعالى ماهية كلية وكان كل منهما او احدهما
عين تلك الماهية لزم ان يكون الجزئي الحقيقي كليا حقيقيا وانه ظ
البطلان وقيل في بيانه فان كل كلي اذا كان تعينه بذاته او بلوازم ذاته
او بلوازمها او بفاعله اذا لم يتعدد الفاعل كما قيل يكون نوعه
منحصرا في فرده بل يمتنع فرد اخر له انتهى اقول لا يخفى كون هذا
البيان منافيا لما جعله بيانا له واعترافا بكونه تعالى ذا ماهية كلية
وهو نقيض ما ادعاه الشارح **قوله** فالوجوب والامكان
ان كان من لوازم الماهية المشتركة الخ تفصيل الدليل على ما ينبغي
انه لو كان له تعالى مثل لكان هو مشاركا له في الماهية ومتمايزا
عنه بخصوصية ما فالوجوب والامكان ان كانا من لوازم
الماهية المشتركة ومقتضاها لزم اشتراك الواجب والممكن في هذا
المقتضى فهو اما الوجوب فيلزم كون الممكن واجبا او الامكان
فيلزم كون الواجب ممكنا وان كانا من لوازم الماهية مع الخصوصية
بان كان الوجوب لازما للمجموع الماهية والخصوصية التي بها امتياز

الواجب

الواجب عن الممكن المماثل له تعالى وكذا الامكان بالنظر الى الممكن المماثلة
له فيلزم كون الواجب مركبا من الماهية المشتركة وتلك الخصوصية المميزة
اذ لا معنى للواجب الا ما يستلزم الوجوب ويقتضيه **قوله** والاولى قدم
الاشارة الى دليله في نفي المثل فان كون وجود الواجب وتعينه عين ذاته
يستلزم ان يكون وجوب الوجود الذي هو غير عارض للواجب غير
مشترك بين اثنين **قوله** اما الاول فلاستحالة كون الشيء فاعلا
لنفسه لا يقال لا نم لزوم ذلك لجواز ان يكون الفاعل هو المجموع الملحوظ
عن غير ارتباط والمعلوم هو المجموع الملحوظ مع الارتباط لانا نقول
ان المراد بالمجموع هو معروض الهيئة الاجتماعية بدون وصف الارتباط
والاجتماع اعني ذات الاثنين فقط من دون اعتبار وصف الكثرة
والانضمام ولا شك في اللزوم المذكور **قوله** واما الثاني و
الثالث فلامتناع كون الواجب معلولا لغيره يعني ان المراد بالمجموع
ههنا هو معروض الهيئة الاثنينية بدون الوصف فاحتياج
هذا المجموع الى العلة المستقلة لا يكون الا في ذاته وباعتبار اجزائه
التي هي هذا وذاك فتاثير الفاعل في هذا المجموع لا يتصور الا بتاثيره
في هذا او في ذاك او فيهما معا فيلزم كون الواجب معلولا لغيره قطعا
ومن هذا التقرير علم ان قوله فتامل اشارة الى دقة هذا الوجه
وعدم ظهوره بدون التامل التام لا الى ما زعم من منع لزوم كون
الواجب على التقديرين معلولا لغيره مستندا بان المحتاج الى العلة
هو المجموع لا اجزاؤه ولا يلزم من احتياج الكل الى شيء احتياج
الجزء اليه فان كل مركب سواء كان تركيبه من الواجبين او ممكنين